هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority

ملخص تقرير المحاذاة بين

الإطار الوطني للمؤهلات لمملكة البحرين
والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات

نوفمبر 2018

تمهيد

تم إبرام الشراكة بين هيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات **واللجنة التوجيهية لمشروع الإطار الوطني البحريني** في شهر نوفمبر من العام 2010، عندما كان العمل على تطوير الإطار في مراحله المبكرة، والتي أُحيلتْ إلى هيئة جودة التعليم والتدريب من صندوق العمل "تمكين" في العام 2012، حيث تم توقيع **مذكرة تفاهم** رسمية مع اللجنة التوجيهية لمشروع الإطار لتقديم الاستشارة حول جوانب تطوير الإطار، وحوكمته، ومستوياته، والرأي النهائي حول كيفية المضي قدمًا في عملياته. لقد كانت هذه الشراكة بداية التعاون الوثيق **مع هيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات في** المجالات الرئيسة لتطوير الإطار، بالإضافة إلى الاتصال المنتظم، والمناقشة المستمرة حول الجوانب العامة لتحسينه وتعزيزه.

وفي العام 2015، قامت **هيئة جودة التعليم والتدريب** بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مع هيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، حيث اتفقا فيها على النظر في الفوائد الناتجة عن المحاذاة الرسمية بين كلا الإطارين؛ لذلك، وفي أكتوبر عام 2017، اتفق كل من **هيئة جودة التعليم والتدريب** وهيئة الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات على القيام بهذا؛ لدعم التنقل والاعتراف المتبادل بكل من المؤهلات، والطلبة بين البلدين.

عملية المحاذاة بين الإطارين

ان الهدف من أنشطة المحاذاة بين أطر المؤهلات هو تعزيز الثقة بين حامليها بغرض التوظيف أو التنقل على المستوى الدولي. وتأتي الثقة من خلال تقديم تفسير واضح وموثوق فيه حول كيفية ارتباط مستويات المؤهلات الوطنية في دولة ما بتلك الموجودة في دولة أخرى.

تستند عملية ربط **الإطار الوطني البحريني للمؤهلات،** والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات إلى نهج قوي، ومجرِّب، ومختبر، حيث تستند إلى مبادئ ومعايير المحاذاة الخاصة بالإطار الأوروبي للمؤهلات، والمعايير والعمليات التي تستخدم في الاعتماد لأطر التعليم العالي لدورات بولونيا؛ إذ تمتلك إسكتلندا خبرة في محاذاة إطارها إلى الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF)، وكذلك إلى أُطر إقليمية أخرى، وقد استخدمت هذه الخبرة في الاتفاق على سير عملية المحاذاة مع **الإطار الوطني البحريني للمؤهلات**.

وقد اشتمل الربط بين مستويات الإطارين على نهج تقني يأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، معاني الكلمات الواردة في المحددات الوصفية، ومعاني مخرجات التعلم المطلوبة والمتحققة في كل إطار على حدة. بالإضافة إلى ذلك، تم أخذ عينات من المؤهلات في كلا الإطارين للتحقق من ذلك. وقد قام بهذا العمل خبير مستقل هو الدكتور مايك كولز؛ لتوفير نظرة فنية محايدة وشفافة، وذات خبرة في هذا المجال.

وتستند عملية المحاذاة أيضًا إلى مشاركة مجموعات الأطراف ذات العلاقة في كل من **مملكة البحرين وإسكتلندا** في هذه العملية وقد تمت مشاركة عملية المحاذاة مع الجهات المعنية في كلا البلدين؛ لضمان تعزيزها، والتحقق من نتائجها؛ لإدراكها أنَّ أنظمة المؤهلات بحاجة للحصول على مصداقية دولية، حيث إنَّها تؤدي دورًا كبيرًا في التنافسية، والنمو الاقتصادي المبني على العلم والمعرفة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الشركات، والمنظمات، والهيئات الدولية، بما في ذلك حاملو المؤهلات الدولية، يطالبون بشكل متزايد بشفافية وجودة النظم التعليمية الوطنية، بحيث يمكن تسهيل الأعمال التجارية من خلال توظيف وتشغيل ذوي المؤهلات المطلوبة.

ونحن في الهيئة نرى أنَّ عملية المحاذاة **بين أطر المؤهلات** ستضيف وتسهم في المقارنة، والمقايسة الدولية للمؤهلات والأنظمة.

تستند عملية المحاذاة إلى (5) مبادئ[1]:

- **المبدأ 1:** أدوار ومسئوليات الجهات ذات الصلة واضحة وشفافة.
- **المبدأ 2:** المقارنة بين الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات والتوافق بين مستويات الإطارين.
- **المبدأ 3:** اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات على معايير محددة خاصة بمخرجات التعلم، وعلى أنظمة الساعات المعتمدة والاعتراف بنقلها حيثما وجدت.
- **المبدأ 4:** السياسات والعمليات الخاصة بتسكين المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات واضحة وشفافة.
- **المبدأ 5:** قيام كلٌّ من الاطارين على نظام لضمان الجودة، متسق مع مبادئ ضمان الجودة الدولية.

ملخص نتائج عملية المحاذاة

عند تحليل النتائج، تم استخدام أسلوب "المستوى الأكثر ملاءمة" لإيجاد تطابق أفضل بين المستويات؛ ويعني هذا أنه تمَّ تحليل المحددات الوصفية الأعلى والأدنى لكل مستوى؛ لضمان تحقق الاتساق. وقد تمَّ إدراج ذلك بالتفصيل في التقرير الكامل.

كما أنَّ هناك توافقًا بين جميع مستويات **الإطار الوطني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات** باستثناء المستوى الأول للإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات الذي لا يتطابق مع الإطار الوطني البحريني للمؤهلات. كما تتطابق مستويات الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات - في بعض الأحيان - في أكثر من مستوى واحد، وهذا يرجع إلى امتلاك الإطار

[1] تستند هذه المبادئ إلى معايير المحاذاة الخاصة بالإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF)، والمعايير والعمليات المستخدمة في الاعتماد لأطر التعليم العالي لدورات بولونيا.

الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات لعددَ مستوياتٍ أكثر من الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، كما هو موضح في **الجدول1**[2].

الجدول1: ملخص المحاذاة بين مستويات الإطار الوطني البحريني للمؤهلات، والإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة

الإطار الإسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات (إسكتلندا)	الإطار الوطني للمؤهلات (مملكة البحرين)
12	10
11	9
10	9 (مع توافر مطابقة كبيرة مع المستوى 8)
9	8
8	7
7	6
6	5
5	4 (مع توافر مطابقة مع المستوى 5)
4	3
3	2
2	1 (مع توافر مطابقة مع المستوى 2)
1	لا يوجد مطابقة

وكجزء من عملية التحقق من قرارات محاذاة المستويات بين الإطارين، تم الاستناد إلى عمليتين أخريين؛ هما:

الأولى: قيام خبراء في البلدين بفحص نتائج المحاذاة للمستويات المقترحة، وعلاقة الترابط بينها.
والثانية: اختيار ثلاثة مؤهلات متناظرة من مستويات وقطاعات مختلفة من أنظمة التعليم والتدريب، حيث تم اختيار مؤهل لمرحلة التعليم قبل الجامعي، ومؤهل مهني، ومؤهل على مستوى درجة الماجستير ومقارنتها بما يماثلها في إسكتلندا بالتفصيل. وقد أكدت هاتان العمليتان نتائج عملية المحاذاة بين الإطارين، حيث توافقت معها.

[2] في حالة عدم تطابق اسم المؤهل الممنوح من جهة خارجية مع أسماء المؤهلات على الإطار الوطني للمؤهلات، فيجب حينها الاخذ بعين الاعتبار بالمسميات والاحكام ذات الصلة التي وضعتها الجهات التنظيمية المختصة في مملكة البحرين